مجلة النور للدراسات القانونية

https://jnls.alnoor.edu.iq/

دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية الامن القانوني

عمار مرعي الحسن
جامعه نينوى/ كلية القانون

معلومات المقال

تاريخ المقال:
تم الاستلام 6 اذار 2025
تم المراجعة 27 اذار 2025
تم القبول 17 أيار 2025

الكلمات المفتاحية:
الحكومة المحلية
الأمن القانوني
تعزيز الثقة المجتمعية
اللامركزية
استقرار الدولة

تواصل:
م.د. عمار مرعي الحسن
Ammar.maree@yahoo.com

المستخلص

إن دور الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني يعد من الموضوعات المهمة لما يشكله الأمن القانوني من أهمية بالغة في استقرار البلاد، لاسيما وأن دور الدولة لم يعد مقتصراً على المهام التقليدية المحدودة كالدفاع، وإقامة العدل، وإدارة السياسة الخارجية، وإنما اتسع دورها اتساعاً كبيراً. وصارت مسئولة عن مواجهة كثير من التحديات، مما حتم على السلطة المركزية التخلي عن بعض سلطاتها للهيئات (الحكومات) المحلية، التي زادت من قناعة المختصين يوما بعد يوم بأنها تشكل الأداة الفعالة لتطوير المجتمع المحلي، لذا فان هذا البحث، سيستعرض (دور الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني)، من خلال تحليل الأدوار التي تعتمدها لضمان تعزيز الامن القانوني، ودورها في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وكيفية مساهمتها في بناء مجتمع آمن ومستقر. كما سنناقش التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في تحقيق هذا الهدف، وسبل تعزيز فاعليتها في هذا المجال.

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i1.a11 , ©Authors, 2025, College of Law, Alnoor University, ISSN:3007-3340
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

The Role of Local Government in Promoting and Protecting Legal Security

Ammar. M. Al-Hasan
College of Law / University of Ninevah

Abstract:

The role of local government in promoting legal security is considered a significant topic due to the crucial importance of legal security in ensuring national stability. The role of the state is no longer limited to traditional functions such as defense, the administration of justice, and foreign policy; instead, it has expanded considerably. The state is now responsible for addressing many challenges, which has necessitated the delegation of some powers from the central authority to local governments. Increasingly, experts are convinced that local governments represent an effective tool for the development of local communities. Accordingly, this research will examine the role of local government in promoting legal security by analyzing the mechanisms it adopts to ensure the enhancement of legal security, its role in fostering trust between citizens and institutions, and its contribution to building a secure and stable society. The study will also address the challenges local governments face in achieving this goal and explore ways to enhance their effectiveness in this field.

Keywords: Local Government, Legal Security, Strengthening Community Trust, Decentralization, State Stability

المقدمة

تُعد الحكومة المحلية أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، حيث تلعب دورًا محوريًا في إدارة الشؤون اليومية للمواطنين وتقديم الخدمات العامة بشكل مباشر وفعّال. ومن بين الأدوار الرئيسية التي تقوم بها الحكومة المحلية، يأتي تعزيز وحماية الأمن القانوني كأحد المهام الحيوية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إذ تنهض الحكومة المحلية بدور اساسي في تثبيت اسس مبدأ الامن القانوني لاسيما بعد التغيير الكبير في نظام الدولة والأسس التي يقوم عليها النظام القانوني، على الرغم من عدم استقرار القوانين والإحكام القانونية وكثرت تعديلها بين فترة وأخرى، على خلاف الاصل العام في ان تكون هذه القواعد ثابتة مستقرة ,في نظام قانوني مستقر وواضح, ترسيخا لمبدأ الامن القانوني وما يفرضه من حماية للحقوق المكتسبة واستقرار الاوضاع القانونية.

بما إن الأمن القانوني يعني ضمان سيادة القانون واحترامه، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة يعيش فيها الأفراد ويتمتعون بحقوقهم دون خوف من التعدي أو الظلم. فإن الحكومة المحلية تؤدي دورًا كبيرًا في تحقيق هذا المبدأ من خلال تطبيق القوانين المحلية، وإدارة الأمن العام، وتعزيز العدالة الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي.

أهمية البحث:

وهنا تتجلى أهمية البحث انطلاقاً من الأدوار التي تقوم بها الحكومات المحلية، إذ تعد الحكومة المحلية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن القانوني، وذلك بسبب قربها من المواطنين وقدرتها على التفاعل المباشر مع احتياجات المجتمع المحلي. وفي مقدمة ذلك تعزيز سيادة القانون إذ تعمل الحكومة المحلية على تطبيق القوانين واللوائح المحلية، مما يساهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون. وتشارك في تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالأمن والعدالة، مما يعزز الثقة في النظام القانوني.

كما يساعد البحث في دور الحكومة المحلية على فهم كيفية تحقيق التوازن بين السلطات المركزية والمحلية في إدارة الأمن القانوني. إذ يعزز هذا التوازن من فعالية النظام القانوني ويقلل من التحديات البيروقراطية. فعندما تكون الحكومة المحلية فعالة في تعزيز الأمن القانوني، تزداد ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. وهذا يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى الطويل.

ومن زاوية أخرى، فأن هذا البحث يعد رؤية قانونية في معرفة منهج المشرع في تنظيم الادارة المحلية ومدى كفاءة البناء القانوني للهيئات التي تتشكل منها وبالخصوص المجالس المنتخبة على مستوى المحافظة وأثر ذلك على دورها في حماية الامن القانوني وتقديم الخدمات لأبناء المحافظة.

وبهذا فان البحث في دور الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني ليس فقط مهمًا لفهم كيفية تحسين الأداء المحلي، بل أيضًا لتطوير استراتيجيات وطنية شاملة تعزز الاستقرار والعدالة في المجتمع. هذا البحث يساهم في بناء مجتمعات أكثر أمانًا وعدالة، ويعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في فحص قدرة الحكومات المحلية على تعزيز الامن القانوني ومدى إمكانياتها في ممارسة سلطات الضبط الاداري لتحقيق الهدف من ذلك والمتمثل في المحافظة على الامن القانوني. في ظل تحديات متعددة ومتجددة تصعب مهمة الحفاظ على استدامة الاستقرار القانوني. فهذه المشكلة تحتم طرح التساؤلات التالية:

1. ما المدخلات التي تؤطر طبيعة العلاقة بين الحكومة المحلية والامن القانوني؟
2. ما هي الأدوار التي تؤديها الحكومة المحلية في حماية وتعزيز الأمن القانوني؟
3. ما هي المقترحات لتقليل مخاطر التحديات التي تواجه تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي؟

أهداف البحث:

من خلال الإجابة على التساؤلات أعلاه، يسعى البحث الى التوصل الى بيان السبل التي يمكن عن طريقها الاستفادة من الإمكانيات المحلية بمختلف أنواعها للمشاركة بإيجابية فعالة لتعزيز الامن القانوني وهو ما يمثل الهدف الرئيس لهذا البحث والذي تتفرع عنه اهداف أخرى أبرزها ما يلي:

1. التعرف على الرؤى ووجهات النظر المختلفة حول مفهوم الحكومة المحلية والامن القانوني وما يرتبط بهما من اهداف يتحدد من خلالها مرتسم العلاقة بين المفهومين.
2. توضيح الأدوار التي تؤديها الحكومة المحلية في سبيل تعزيز وحماية الامن القانوني، لاسيما الدور الذي يرتبط بالوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية، فمن خلالهما تتضح نقاط الارتباط بين الحكومة المحلية والامن القانوني.
3. التوصل الى مقترحات تواكب المستجدات المرتبطة بالتحديات التي تعرقل عمل الحكومة المحلية في انجاز مهامها ووظائفها لاسيما ما يتعلق بوظيفة الحفاظ على الامن القانوني وتوفير الحماية المستديمة له على المدى القريب والمتوسط وحتى على المدى البعيد.

فرضية البحث:

تعد الفرضية من المتطلبات الاساسية للبحث العلمي كونها تعد بمثابة خارطة طريق للوصل الى نتائج تخدم تحقيق الأهداف التي يدور حولها البحث. وبهذا فان الفرضية هي نقطة انطلاق أساسية لأي بحث علمي، وتساعد في توجيه الدراسة نحو تحقيق أهدافها. وفقاً لذلك فانه يمكن صياغة فرضية للبحث بناء على العلاقة المتوقعة بين الحكومة المحلية ومستوى الأمن القانوني في المجتمع. إذ أن البحث ينطلق من افتراض رئيس مفاده: **"كلما كان دور الحكومة المحلية أكثر فعالية في إدارة الشؤون القانونية والأمنية، زاد مستوى الأمن القانوني في المجتمع وتوفرت ضمانات تحققه بشكل كبير."**

منهجية البحث:

تم الاعتماد على عدد من المناهج العلمية ومنها ما يلي:

- *المنهج الوصفي*: لوصف دور الحكومة المحلية وتحديد التحديات.
- *المنهج التحليلي*: لتحليل العلاقة بين فعالية الحكومة المحلية ومستوى الأمن القانوني.

خطة البحث:
لغرض الاحاطة بالجوانب القانونية والنظرية للبحث تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث سبقها مقدمة للبحث ومن بعدهما الخاتمة. وقد تم التقسيم وفق النحو التالي:
المبحث الأول: مداخل الارتباط بين الحكومة المحلية والامن القانوني.
المبحث الثاني: أدوار الحكومة المحلية في حماية الأمن القانوني
المبحث الثالث: تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي: (التحديات والحلول)

المبحث الأول: مداخل الارتباط بين الحكومة المحلية والامن القانوني
إن العلاقة بين الحكومة المحلية والأمن القانوني تعتبر محورية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المجتمعية. لذلك فان تحديد نقاط الارتباط وحدود التداخل بين المصطلحين يتطلب تقسيم الموضوع وفق النحو التالي:

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي
سيتم البحث في هذا المطلب عن مفهوم الحكومة المحلية وكذلك مفهوم الامن القانوني وفق النحو التالي:

أولا: مفهوم الحكومة المحلية
تُعّرف الإدارة (الحكومة) المحلية بأنها[أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون].[1]
وفق ذلك أجمعَ الباحثون على أن الحكومة المحليةَ شكلٌ من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مُنْتَخَبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها، وتكون مسؤولة أمام سكان تلك الوحدات، وتقوم بمهام مكملة لمهمة الحكومة المركزية[2].
وبهذا تعني الادارة المحلية توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية، تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها.[3]
كما عَرَفها البعض الاخر من الفقهاء بأنها: "حكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة، مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بالسكان المقيمين في نطاق محلي محدد، ولها الحق في إصدار القرارات واللوائح المحلية." [4]هذا يعني أن الحكومة المحلية تقوم على مجموعة من الأُسس أهمها:[5]

1. **تمتعها بالشخصية المعنوية**: وهو الأساس الذي يحدد استقلال الإدارة المحلية عن الحكومة المركزية، ويجعلها معترفًا بها، ويعطيها الحق في ممارسة أنواع التصرفات القانونية بالتعامل كافة، وفي اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وأن يكون لها ذمة مالية، وأن تكون مستقلة عن منشئيها والمنتسبين إليها، وشخصية معنوية تقاضي الغير أمام القانون.
2. **تتجسد في مجالس محلية مُنْتَخَبة**: وهو اختيار هيئات محلية عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة تمثلهم أمام الحكومة المركزية لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية.
3. **المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية**: إشراف الحكومة المركزية ومراقبتها لعمل الإدارة المحلية حتى تضمن سير العمل وفق الأهداف العامة والسياسات المسطرة للقيام بمتطلبات السكان المحلية، وفق نصوص قانونية تحدد المهام.

ثانياً: مفهوم الامن القانوني
لا شك ان وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الامن القانوني أمر من الصعوبة بمكان ومكمن هذه الصعوبة في ان هذا المفهوم متعدد المظاهر، متنوع الدلالات كثير الأبعاد مما يجعل مفهومه غير واضح وصعب التحديد. لكن مع ذلك بادر بعض الكتاب ووضعوا تعريفات متعددة تدور حول فكرة رئيسة مفادها أن الامن القانوني يتلخص في انه غاية القانون، وقيمة معيارية، وان وظيفته هي تأمين النظام القانوني من الاختلالات. وفق ذلك تم تعريف الامن القانوني بانه(عملية وليس مجرد فكرة، تستهدف توفير حالة من الاستقرار في العلاقات والمراكز القانونية، وذلك من خلال اصدار تشريعات متوافقة مع الدستور و منسجمة مع مبادئ القانون الدولي غايتها اشاعة الثقة والطمأنينة بين اطراف العلاقات القانونية من اشخاص القانون الخاص او اشخاص القانون العام، بحيث يجب على التشريع ان لا يتسم بالمفاجئات والاضطراب أو التضخم في النصوص، أو برجعية القوانين أو القرارات، الامر الذي قد يزعزع الثقة في الدولة و قوانينها بالنظر إلى عدم ضمان حماية فعالة للحقوق والحريات).[6]
وفق نفس السياق أعلاه تم تعريف الامن القانوني بانه " قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية ، وحد ادنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف اشاعة الامن والطمأنينة بين اطراف العلاقة القانونية من اشخاص قانونية عامة وخاصة بحيث تتمكن هذه الاشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها بأعمالها وترتيب اوضاعها على ضوء منها دون التعرض
لمفاجئات او تصرفات مباغتة صادره عن السلطات العامة يكون من شانها زعزعت هذه الطمأنينة او العصف بهذا الاستقرار" او زعزعة روح الثقة والاطمئنان بالدولة وقوانينها.[7]
كما يقصد بالأمن القانوني (معرفة الافراد لمراكزهم القانونية على نحو دقيق ومؤكد وواضح، اذ يمكنهم ذلك من معرفة مالهم من حقوق وماعليهم من واجبات، وهو ما يتيح لهم التصرف باطمئنان استنادا اليها دون خوف أو قلق من نتائج هذا التصرف في المستقبل).[8]
يتضح بأن مفهوم الامن القانوني له ارتباط وثيق بحالة الاستقرار المجتمعي، لاسيما وان حالة الفوضى تنعكس سلباً على مسار تحقيق أهدافه، لذلك فان عملية التوازن بين الاستقرار والامن القانوني مهمة جدا لتحقيق نتائج ومخرجات اهداف الامن القانوني.

المطلب الثاني: أهداف الحكومة المحلية والامن القانوني
في هذا المطلب سيتم البحث في نقاط جوهرية تخص اهداف كل من الحكومة المحلية والامن القانوني، لاسيما وان معرفة خارطة الأهداف ستحدد معالم العلاقة بين المفهومين وذلك وفق النحو التالي:

أولا: أهداف الحكومة المحلية
للحكومة المحلية أهداف تسعى لتحقيقها لتعزيز الأمن القانوني، وهذه الاهداف متنوعة وحيوية، وتتطلب تعاونًا فعالًا بين

الحكومة المحلية والمواطنين والجهات المركزية. وإن تحقيق هذه الأهداف يساهم في بناء مجتمعات أكثر أمانًا وعدالة، ويعزز ثقة المواطنين في النظام القانوني. ويمكن أن نوضح تلك الأهداف وفق النحو التالي:

1. **ترسيخ مبدأ الحرية والحفاظ على الحقوق(تعزيز المشاركة المجتمعية):** من بين ابرز الأهداف للحكومة المحلية في مسار حماية الامن القانوني هو تدعيم النظام الديمقراطي، اذ تعمل الحكومة المحلية على ترسيخ مبدأ حرية المواطن وتعزيز دوره فيتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرار، ومعنى ذلك إن نظام الإدارة المحلية يتجاوب مع الأفكار الديمقراطية بإشراكه لمواطني الوحدات المحلية في إدارة شؤونهم العامة، ويسمح بتكوين القادة منهم، ورفع الوعي العام والاهتمام بالمصالح العامة بينهم.[9]
2. **تنمية الوعي السياسي للمواطنين** : بمنحهم الفرصة على ممارسة حقوقهم السياسية والدستورية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضاً على المستوى القومي، الأمر الذي يخلق منهم مواطنين صالحين لحكم البلاد وإدارة شؤونها العامة، معنى ذلك إن نظام الإدارة المحلية يؤهل المحكومين للقيام بدورهم كحاكمين عندما يحين الوقت الذي يتولون فيه سلطة الحكم.[10]
3. **تحقيق فاعلية الوظيفة الإدارية وتطبيق القوانين واللوائح المحلية:** من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من البيروقراطية، فضلاً عن ضمان تطبيق القوانين والأنظمة التي تحكم الشؤون المحلية. ومراقبة الامتثال والتأكد من أن الأفراد والمؤسسات يلتزمون بالقوانين المحلية.
4. **تعزيز مفهوم المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية**: ان تطبيق مبدأ المواطنة يعد أساس عملية الاندماج الوطني، لما له من تأثيرات عميقة في الوحدة الوطنية، وله انعكاسات إيجابية على أساليب المواجهة للتحديات الخارجية .ولهذا يمكن استخدام نظام الحكومة المحلية لتمتين الجبهة الداخلية وتعميق مفهوم المواطنة لحماية التنوع الثقافي والوحدة الوطنية، وصد أية محاولات لإحداث شرخ بين الدولة (السلطة) والمواطنين.[11]
5. **ضغط النفقات وعدالة توزيع الأعباء المالية:** وذلك من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الحكومات المحلية: فضلاً عن التأكد من أن القرارات والإجراءات القانونية تتم بشكل شفاف. ومحاسبة المسؤولين المحليين على أي تجاوزات أو إهمال في تطبيق القوانين.[12]
6. **إدارة الأزمات**: التخطيط والاستجابة لحالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأمن القانوني، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الأمنية. وتعزيز الحماية على الممتلكات العامة والخاصة بالعمل مع الجهات الأمنية لضمان الأمن العام وحماية المواطنين.[13]
7. **المساهمة في عملية التنمية على المستوى المحلي**: يعمل نظام الإدارة المحلية على تحقيق الإنماء المتوازن من خلال المشاريع الخدمية والتنموية والاقتصادية والاستثمارية التي تقوم بها الأشخاص الإدارية المحلية .وهذا بحد ذاته يؤدي إلى إقامة توازن تنموي بين المحليات والمركز. ولا يخفى على أحد ما سيتركه هذا التوازن التنموي من آثار اقتصادية: أهمها الحد من نسب البطالة، وآثار ديمغرافية تتجلى بالتوزيع السكاني السليم، والحد من الهجرة من المحليات الصغيرة إلى المركز[14].

ثانياً: أهداف الامن القانوني

يرتبط بمفهوم الامن القانوني عدد من الأهداف يأتي في مقدمتها ما يلي:

1. **تأمين النظام القانوني من الاختلالات:** إذ يستهدف توفير حالة من الاستقرار في العلاقات والمراكز القانونية، من خلال اصدار تشريعات .غايتها اشاعة الثقة والطمأنينة بين اطراف العلاقات القانونية من اشخاص القانون الخاص او اشخاص القانون العام، بحيث يجب على التشريع ان لا يتسم بالمفاجئات والاضطراب أو التضخم في النصوص، أو برجعية القوانين أو القرارات، الامر الذي قد يزعزع الثقة في الدولة و قوانينها بالنظر إلى عدم ضمان حماية فعالة للحقوق والحريات.[15]
2. **جعل القاعدة القانونية قاعدة سليمة وسهلة الفهم** من طرف المخاطبين بها؛ وهذا بدوره يحقق أهداف تعد بمثابة الضمان من اصداره وهي حماية الحقوق من جهة واستقرار وثبات المعاملات من جهة أخرى.[16]
3. **تامين حسن تنفيذ الالتزامات:** وتلافي او على الاقل الحد من عدم الوثوق في تطبيق القانون، بمعنى أنه يكفل للمواطنين سهولة معرفة ما يبيحه وما يمنعه القانون المطبق، وهو ما يتطلب ان تكون القواعد المقررة واضحة ومفهومة والا تتغير بشكل متكرر وغير متوقع.
4. **حماية الحقوق والحريات في كل الظروف** لاسيما في حالة الفوضى واختلال الاستقرار في الحياة البشرية وهذه الظروف تفرض على القانون والقضاء والنظام القانوني مواجهة تلك التحديات واستيعابها وتلافي الاثار السلبية الناتجة عنها الى اقل حد ممكن والحفاظ على دورها حتى تكون عامل استقرار وثبات للنظام القانوني وحماية الحقوق والحريات من تأثيراتها السلبية.[17]
5. **تحديث القواعد القانونية بما ينسجم مع التطورات المجتمعية**: ذلك ان العلاقة طردية بين تطور الاوضاع الاجتماعية وتطور القانون , فكلما تزايد تطور المجتمع واتسعت وتيرته زادت الحاجة الى تطور قوانينه وتشريعاته ,ولان القول بحصر وظيفة القانون في ضمان الاستقرار القانوني في المجتمع رغم التطورات الاجتماعية سيؤدي بالنتيجة الى تطبيق قواعد لم تعد تتماشى مع اوضاعه الجديدة ,الامر الذي سيؤدي الى تنازع الاوضاع الاجتماعية المتطورة مع الأوضاع القانونية الجامدة وان الغلبة بلا شك ستكون لصالح الاوضاع الاجتماعية المتطورة.[18]
6. **ضمان إصدار تشريعات متطابقة مع الدستور، و مع القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني،** بما يكفل حماية الحقوق و الحريات من الآثار السلبية و الثانوية التي قد تنتج عن التشريع إما عن طريق إصدار قوانين أو مراسيم تتسم بالتضخم أو التعقيد، و عدم التجانس أو التكامل ، أو نتيجة التعديلات المتكررة للقوانين كما هو الحال بالنسبة للقوانين المالية أو لقوانين الإجرائية ، الأمر الذي قد يؤدى إلى فقدان الثقة المشروعة في الدولة و قوانينها.[19]
7. **بناء دولة القانون:** التي يخضع فيها جميع أشخاص القانون الخاص و القانون العام بما في ذلك الدولة للقوانين الصادرة عن السلطات المختصة ، والتي تطبق على الجميع بالتساوي و يحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، و تتفق مع القواعد و المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ومن أجل تحقيق مبادئ دولة القانون كغاية قانونية، يتعين توفير الآليات و الوسائل المؤسساتية و القانونية تمتد من الدستور إلى أبسط القواعد، و

التي يعتبر من أهمها، مبدأ فصل السلطات، المساواة و المسؤولية أمام القانون، الرقابة القضائية، استقلال القضاء، و الشفافية الجرائية و القانونية. [20]

من خلال كل ما تقدم تتضح العلاقة المحورية بين الحكومة المحلية والأمن القانوني .لكونهما يهدفان الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبناء دولة القانون التي يخضع فيها جميع افراد المجتمع للقوانين الصادرة عن السلطات المختصة. وتحقيق هذه الغايات يعزز من أواصر الترابط بين الحكومة المحلية والامن القانوني، وذلك يتضح من خلال النقاط الرئيسة التي تبرز هذه العلاقة: [21]

1. **تطبيق القانون المحلي** :الحكومة المحلية مسؤولة عن تنفيذ القوانين واللوائح على المستوى المحلي، مما يعزز من الأمن القانوني من خلال التأكد من أن جميع الأفراد والمؤسسات ملتزمون بالقوانين السارية.
2. **توفير الخدمات القانونية** :من خلال المحاكم المحلية، ومكاتب الخدمات القانونية، تسهم الحكومة المحلية في توفير الموارد القانونية للمواطنين. هذا يسهل عليهم الوصول إلى العدالة ويعزز من ثقتهم في النظام القانوني.
3. **التواصل مع المجتمع** :الحكومة المحلية تلعب دورًا رئيسيًا في التفاعل مع المجتمعات المحلية. من خلال تلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم، يساعد ذلك في خلق بيئة قانونية مستقرة تتسم بالثقة.
4. **تعزيز الشفافية والمساءلة** :الحكومة المحلية يمكن أن تساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، مما يقلل من الفساد ويعزز من الأمن القانوني.
5. **رصد وتنفيذ اللوائح** :الحكومة المحلية لها القدرة على مراقبة الأنشطة التجارية والممارسات المحلية، وهذا يساعد في ضمان الامتثال للقوانين وتعزيز الأمن القانوني.

انطلاقا من ذلك يتضح ان العلاقة قائمة على أساس من التعاون المثمر والفعال لتحقيق غاية رئيسة وهي تحقيق المصالح العامة للدولة والوصول الى الأهداف المأمولة وهذا التعاون يثمر ويكفل تحقيق الاستقرار وتعزيز الامن القانوني. بإيجاز، تلعب الحكومة المحلية دورًا حيويًا في حماية الأمن القانوني من خلال تنفيذ القوانين، وتقديم الخدمات القانونية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

المبحث الثاني: أدوار الحكومة المحلية في حماية الأمن القانوني

يعدّ دور الحكومة المحلية في تعزيز مبدأ الأمن القانوني أمراً جوهريًا لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي. حيث أن مبدأ الأمن القانوني يُعنى بتوفير نظام قانوني واضح ومستقر يمكن للأفراد والمؤسسات الاعتماد عليه في تعاملاتهم، وهو ما يعزز الثقة العامة في سيادة القانون، هذا يعني أن حماية الامن القانوني هو مسؤولية تقع على عاتق الحكومة المحلية وذلك يتطلب أداء مجموعة من الأدوار الأساسية، منها ما يلي: [22]

1. **تنفيذ القوانين المحلية** :تعمل الحكومة المحلية على تطبيق القوانين واللوائح في سياق المجتمع المحلي، مما يضمن الالتزام بها ويعزز من الأمن القانوني. كما تعمل الحكومة المحلية على إنفاذ قوانين البيئة، إذ تضمن تطبيق قوانين حماية البيئة والموارد الطبيعية، مما يساهم في حماية الصحة العامة والاستدامة البيئية.
2. **توفير العدالة وحماية حقوق المواطنين:** تعمل الحكومة المحلية على توفير آليات للعدالة المحلية، مثل المحاكم المحلية أو لجان التحكيم، لحل النزاعات بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات. فضلاً عن حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل الحق في الملكية والحق في الأمان الشخصي. والاهم من ذلك كله هو أن تعمل على حماية حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة، مما يعزز العدالة الاجتماعية.
3. **المراقبة والتفتيش والمحاسبة** :تقوم الحكومة المحلية بمراقبة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح، مما يسهم في حماية حقوق المواطنين. كما أن دورها يمتد الى المحاسبة فهي تضمن أن المسؤولين المحليين يخضعون للمساءلة في حالة إساءة استخدام السلطة أو الفساد.
4. **تعزيز الشفافية**: تعمل الحكومة المحلية على تعزيز الشفافية في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات، من خلال توفير المعلومات القانونية والخدمات العامة بشفافية، تعزز الحكومة المحلية الثقة بين المواطنين والدولة، مما يساهم في تحقيق الأمن القانوني.
5. **التفاعل مع المجتمع** :تسهم الحكومة المحلية في تحسين الحوار مع المواطنين من خلال الاستماع لمشاكلهم وتطلعاتهم، مما يمكنها من فهم احتياجاتهم القانونية والعمل على تلبيتها[23].
6. **تقديم المساعدة القانونية** :توفر الحكومة المحلية مراكز للمساعدة القانونية والإرشاد، مما يسهل على الأفراد الحصول على المعلومات القانونية المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم. كما تقوم بتحديث القوانين المحلية لتتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية.
7. **التعاون مع الجهات الفيدرالية أو المركزية:** تعمل الحكومة المحلية على التنسيق مع الحكومة المركزية أو الفيدرالية لضمان تطبيق القوانين الوطنية بشكل متسق وفعال. وأيضاً تتبادل المعلومات وتشاركها مع الجهات المركزية لتعزيز الأمن القانوني على المستوى الوطني. كما تعمل الحكومة المحلية على التنسيق مع المؤسسات غير الحكومية لتحقيق الأمن القانوني وتعزيز نظام العدالة[24].
8. **التعليم والتوعية لتعزيز الثقافة القانونية:** تقوم الحكومة المحلية بتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية من خلال برامج التثقيف والتوعية. كما تعمل على تعزيز الثقافة القانونية بين المواطنين، مما يساهم في خلق مجتمع أكثر وعيًا بالقوانين والأنظمة. ولذلك مردود إيجابي يتجسد بالوقاية من الجريمة، من خلال برامج التوعية وتعزيز المشاركة المجتمعية، تساهم الحكومة المحلية في تقليل الجريمة وتعزيز الأمن العام.
9. **تعزيز الأمن العام**: تقوم الحكومة المحلية بإدارة حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الأمنية، من خلال تنسيق الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى. كما تعمل على منع الجريمة من خلال تعزيز وجود الشرطة المحلية وبرامج الوقاية المجتمعية. وتقوم أيضاً الحكومة المحلية بدور الوسيط في حل النزاعات المحلية، سواء بين الأفراد أو بين المجموعات المختلفة في المجتمع. وبما يؤدي الى تعزيز السلام الاجتماعي.[25]

وفق ما تقدم يتضح بإن الحكومة المحلية تعد خط الدفاع الأول في حماية الأمن القانوني على المستوى المحلي، وذلك من خلال تطبيق القوانين، وحماية الحقوق، تعزيز الأمن العام، وتعزيز الشفافية والمحاسبة. إذ تعمل هذه الجهود مجتمعة على خلق بيئة آمنة وعادلة للمواطنين، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وبهذا فإن كل الأدوار التي تقوم بها الحكومة المحلية تجتمع لتشكل إطار عمل فعال يسهم في حماية الأمن القانوني وتعزيز سبل العدالة في المجتمع المحلي، ولذلك فان الحكومة المحلية تتعدد أدوارها في سبيل حماية الامن القانوني، بما يتطلب تقسيم تلك الأدوار وتبويبها وفق النحو التالي:

المطلب الأول: التشريعات المحلية ودورها في تعزيز الأمن القانوني.

لابد لنا ابتداء من معرفة ما المقصود بالتشريع، إذ يقصد بالتشريع " مجموعة القواعد القانونية الصادرة من سلطة مختصة وطبقا لإجراءات معينة تصبغ عليها الصبغة الالزامية لصدورها من سلطة رسمية ولهذا فهي تعد مصدراً من المصادر الرسمية للقواعد القانونية".[26] وهذا المفهوم تبناه المشرع العراقي عندما أشار في نص المادة(2) الفقرة اولا من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته، والتي نصت على انه " مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله الحق في اصدار التشريعات المحلية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية)".[27] كما تمت الاشارة الى الاختصاص التشريعي من نفس القانون بالنص على ان" اصدار التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدا اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين[28]"

وفق المفهوم أعلاه، فان الحكومات المحلية تضع التشريعات والقوانين وتتخذ القرارات في المناطق التي تمتلك فيها سلطة تشريعية، ويجب أن تكون هذه القوانين تتوافق مع تشريعات الدولة أو الحكومة الاتحادية، ولا تتعارض معها. ويطلق على التشريعات التي تصيغها الحكومات المحلية "القوانين المحلية"، وتشمل قضايا مثل نوعية الأنشطة التجارية المسموح بممارستها على أرض البلدة أو المدينة، وإدارة واستخدام البنى التحتية.

يتضح ان منح الحكومات المحلية (مجلس المحافظة) السلطة التشريعية يخضع لقيدين هما :**الاول :قيد مكاني:** وهو ان لا يتجاوز التشريع الذي يصدر من مجلس المحافظة الحدود الإدارية للمحافظة اي لا يحق له إصدار تشريع يتعلق بوحدة ادارية اخرى .**الثاني :قيد موضوعي** :ويتمثل بان التشريعات التي تصدر من مجلس المحافظة هي التشريعات التي تتعلق بالأمور المالية والادارية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية. وان لا تتعارض التشريعات المحلية مع الدستور والقوانين الاتحادية ، وبذلك تكون للقوانين الاتحادية الأولوية على التشريعات التي تصدرها مجالس المحافظات ، لذا عندما يجب الغاء القانون المحلي اذا كان مخالفاً لقانون اتحادي.[29]

يعتبر الدور التشريعي من أبرز الأدوار التي يمكن أن تلعبها الحكومة المحلية لتعزيز مبدأ الأمن القانوني ويبدأ هذا الدور من خلال تحديث التشريعات وتبسيط القوانين إذ أن الحكومة مسؤولة عن تحديث وتطوير القوانين بما يتماشى مع التطورات المحلية والدولية، ويجب أن تكون التشريعات واضحة وغير متضاربة، ويُفضّل أن يتم تبسيط القوانين المعقدة التي قد تؤدي إلى تفسيرها بشكل مختلف من قبل المحاكم أو المؤسسات[30].

كما وأن الاستقرار التشريعي يعتبر جزءاً مهماً من الأمن القانوني. حيث يتوجب أن تحرص الحكومة على عدم إصدار قوانين أو قرارات مفاجئة تؤثر على حقوق الأفراد أو الشركات بشكل غير متوقع. كما وأنه يعزز ثقة المستثمرين والمواطنين في النظام القانوني.

وهنا يمكن تحديد مضامين الدور الذي تقوم به الحكومة المحلية في مجال التشريع، اذ ان صياغة القاعدة القانونية لا تعني مجرد وضع النصوص وصياغتها، وإنما لها مفهوم واسع يستوعب اليات الصياغة التشريعية الصحيحة وكيف تساهم في اخراج تلك القواعد إلى الوجود الخارجي، فهي تعد بحق فن من الفنون القانونية التي تعنى بتحقيق العدل في المجتمع ولا غنى عنها في جميع فروع القانون لما تتسم به من اهمية واسعة في ترتيب وتنسيق النصوص التشريعية من اللفظ والمعنى والقصد. فإذا كان حقيقا ان يكون الجوهر او المضمون هو الغاية فان الشكل يكون بمثابة الوسيلة لإدراك تلك الغاية , والشكل بصورته هذه يتحقق عن طريق الصياغة القانونية الملائمة.[31]

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الذي تمارسه الحكومة في نشر وتوضيح القوانين والتعليمات للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتوفير نصوص القوانين بطريقة يسهل الوصول إليها وفهمها. ذلك يعزز من قدرة الأفراد والمؤسسات على الامتثال للقوانين وفهم حقوقهم وواجباتهم.

بما أن الأمن القانوني قد أصبح مبدأ من مبادئ دولة القانون، فانه على سلطات الدولة توفير ضمانات تحققه ، والتي تمثلها العناصر التي يجب أن تسود سائر التشريعات وهي: [32]

1- مبدأ المساواة أمام القانون
2- مبدأ عدم رجعية القوانين
3- وضوح القواعد القانونية وعدم تناقضها
4- أن تكون القواعد القانونية عامة مجردة
5- قابلية القانون للتوقع .
6- سهولة الولوج إلى المحاكم " كفالة حق التقاضي"
7- حظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

أن ادماج ضمانات تحقيق الامن القانوني في التشريعات يتطلب تطوير المؤسسات القانونية ودعمها وتحديث بنيتها التحتية بما يساعد في تحسين الوصول إلى العدالة ورفع كفاءة الخدمات القانونية.

المطلب الثاني: الوظيفة الرقابية المحلية ودورها في تعزيز الأمن القانوني

الوظيفة الرقابية تضمن التزام المجالس المحلية المنتخبة بالسياسة العامة للدولة والحفاظ على الوحدة السياسية والقانونية والادارية، كما تضمن الرقابة الإدارية التي يقوم بها المركز على المجالس المحلية، وان وجود الرقابة الإدارية يحمي الأفراد أنفسهم من احتمالات تعسف المجالس المحلية أو اهمالها أو تلكئها في تلبية الحاجات العامة.

كما أن المجالس المحلية تضمن تطبيق القوانين واللوائح المحلية (إنفاذ القانون) حيث تقوم الحكومة المحلية بضمان تطبيق القوانين واللوائح المحلية بشكل فعال، وذلك من خلال التعاون مع الأجهزة الأمنية مثل الشرطة المحلية. فضلاً عن (مراقبة الامتثال) بمعنى أن الحكومة المحلية تقوم بمراقبة الامتثال للقوانين المحلية، مثل قوانين البناء والسلامة العامة، لضمان أن الأفراد والشركات يلتزمون بها.

وفي العراق يقوم مجلس المحافظة بمهمة الرقابة على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة لضمان حسن أداء عملها (والإشراف على رؤساء الوحدات الإدارية وعلى كافة المرافق العامة في المحافظة لضمان تقديم أفضل الخدمات لجمهور المواطنين وللمجلس في سبيل ذلك أن يقوم بما يلي:[33]

1- **استجواب المحافظ أو أحد نائبيه** بناء على طلب ثلث أعضائه وعند عدم قناعة الأغلبية البسيطة بأجوبة المستجوب يعرض للتصويت على الإقالة في جلسة ثانية ويعتبر مقال بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس ويكون طلب الإقالة أو التوصية بها مستنداً على أحد الأسباب الحصرية التالية: [34]

- عدم النزاهة أو استغلال المنصب الوظيفي.
- التسبب في هدر المال العام.
- فقدان أحد شروط العضوية.
- الإهمال أو التقصير المتعمدين في أداء الواجب والمسؤولية.

وكذلك فان لمجلس النواب إقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة بناء على اقتراح رئيس الوزراء لنفس الأسباب المذكورة أعلاه . وللمحافظ أن يطعن بقرار الإقالة لدى محكمة القضاء الإداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه به وتبت المحكمة بالطعن خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ استلامها الطعن وعليه أن يقوم بتصريف أعمال المحافظة خلالها ويقوم مجلس المحافظة بعد انتهاء مدة الطعن المشار اليها أعلاه أو المصادقة عليه من قبل المحكمة المختصة بانتخاب محافظ جديد خلال مدة لاَ تتجاوز الخمسة عشر يوم.

2- **إقالة رئيس مجلس المحافظة أو نائبه من المنصب** بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في حالة تحقق أحد الأسباب التي يتم على أساسها إقالة المحافظ بناء على طلب ثلث الأعضاء[35] .

3- **إعفاء أصحاب المناصب العليا في المحافظة** بالأغلبية المطلقة بناء على طلب خمس عدد أعضاء المجلس أو بناء على اقتراح من المحافظ، ولمجلس الوزراء حق الإقالة بناء على اقتراح من الوزير المختص لنفس الأسباب المتعلقة بإقالة المحافظ.

من كل ما تقدم يتضح بأن مجالس المحافظات في العراق تتمتع باختصاصات تشريعية ورقابية، غير أن سلطة مجالس المحافظات في التشريع تقتصر على النواحي المالية والإدارية اللازمة لقيام المجالس بواجباتها ولاَ تتعداها إلى تشريع القوانين الناظمة لحياة الناس لأن مجالس المحافظات ليست برلمانات بل هي هيئات منتخبة يقتصر عملها على المجالات الخدمية اللصيقة بحياة الناس، ومفهوم اللامركزية الإدارية مغاير تماماً لمفهوم اللامركزية

السياسية فالأول يندرج في إطار الفقه والقانون الإداري أما الثاني فيندرج ضمن إطار الفقه والقانون الدستوري.

بالمقابل فان المشرع العراقي أعطى للمحافظ سلطة رقابية على مجلس المحافظة وعلى القائمقام ومدير الناحية فضلاً عن الرقابة على الأجهزة والدوائر التنفيذية في المحافظة. يرى بعض الفقه إن الاختصاص الرقابي للمحافظ على مجلس المحافظة مخالفا للمنطق القانوني على أساس إن النص الذي يمنح المحافظ سلطة الرقابة على مجلس المحافظة والاعتراض على القرارات التي يصدرها هو نصا ميتا من الناحية العملية كون المحافظ هو منتخب من قبل مجلس المحافظة وبإمكان المجلس مسائلته وإقالته فكيف يكون المحافظ في الوقت نفسه رقيبا على ذلك المجلس، غير إن رقابة المحافظ على مجلس المحافظة وان كانت صعبة التحقق من الناحية العملية إلا أنها ليست مستحيلة، حيث إن المحافظ وهو يراقب مجلس المحافظة يمارس دوره بصفته ممثلا للسلطة المركزية الاتحادية إضافة إلى السلطة المحلية بعد إن أناط به القانون علاوة على تنفيذ قرارات مجلس المحافظة تنفيذ السياسة العامة للدولة[36] ،ومن ثم عليه التوفيق بين المصلحة المحلية والمصلحة الوطنية الأجدر بالرعاية والاهتمام للحفاظ على الوحدة السياسية للدولة. [37]

نظم القانون علاقة المحافظ الرقابية على رئيس الوحدة الإدارية في القضاء والناحية ويكونا خاضعين لتوجيه وإشرافه ،حيث ينصب عمل المحافظ على توجيه القائمقام ومدير الناحية على إدارة القضاء والناحية وفق السياسة العامة للمحافظة ومن فوقهما السياسة العامة للدولة بوصفه المسؤول عن تنفيذها في حدود المحافظة. [38] فالمحافظ له إن يطلب من مجلس القضاء إقالة القائمقام إذا تحققت أحد الأسباب المنصوص عليها في القانون.

كما إن أهم تلك الاختصاصات التي يمارسها المحافظ سواء ما ورد منها في الدستور أم التشريعات الأخرى هو الاختصاص الرقابي والإشرافي على الأجهزة والدوائر التنفيذية كونه الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة وعليه يقع العبء الأكبر للارتقاء بها إلى أعلى مستويات التنمية المحلية، وقد حدد القانون الدور الرقابي للمحافظ على الدوائر والأجهزة التنفيذية في المحافظة في وجوه متعددة أهما: الإشراف والتفتيش على سير المرافق العامة في المحافظة.

المبحث الثالث: تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي: (التحديات والحلول)

تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي يُعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان استقرار المجتمع ورفاهيته، ولكنه يواجه العديد من التحديات التي تتطلب حلولًا مبتكرة وفعالة. فيما يلي نستعرض أبرز التحديات والحلول المقترحة، وذلك بتقسيم الموضوع الى مطلبين وفق النحو التالي:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي

تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة. هذه التحديات تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، ولكن يمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

أولاً: التحديات الدستورية والسياسية [39]

1. التشريعات غير الملائمة: القوانين المحلية قد تكون قديمة أو غير متوافقة مع الواقع.
2. التعارض والتداخل بين صلاحيات الحكومة المركزية وصلاحيات الادارة المحلية.
3. محدودية صلاحيات رؤساء المجالس المحلية مما يعيق عامل الاستقلالية.

4. **غياب الفهم الحقيقي لماهية اللامركزية الإدارية أو السياسية لدى النخب الحاكمة** ولجوؤها إلى
التفسير الانتقائي للدستور والنصوص القانونية التي تنظم الادارة المحلية.
5. .**ضعف مفهوم الدولة الوطنية** بسبب قوة الجماعات الفئوية أو العشائرية فيكون الولاء لهذه
الجماعة محل عنصر المواطنة.
6. **ضعف المشاركة الشعبية** وتمثل انعكاساً لتفاقم أزمة الثقة، وتبرز من خلال انعكاساتها على
عملية التنمية نتيجة لعدة عوامل تتجلى فيما يلي: [40]

أ- العزوف الانتخابي عن الترشح والتصويت.
ب- عدم شفافية عملية الانتخابات وعدم خضوعها لأسس ومعايير واضحة كالكفاءة والنزاهة.
ت- تأثير الولاءات القبلية والعشائرية، بما ينعكس على أداء المجالس المحلية وانعكس ذلك على عملية التنمية.
ث- ضعف الرقابة الشعبية الناجمة عن قلة الاهتمام بالمجالس وعملها وعدم متابعتها.

ثانياً: التحديات المالية [41]:

1. **نقص التمويل يعيق تنفيذ البرامج الأمنية والقانونية**: ضعف الموارد المالية وعدم كفايتها في تمويل المشاريع المحلية يؤدي إلى عجز التمويل والافلاس وهذا ما يستدعي ضرورة ترشيد النفقات وقد يصل الأمر إلى تسريح العمال، أو بيع العقار المحلي أو زيارة الضرائب.
2. **تعقيدات الموازنة** :تأخير المصادقة عليها، مما يتسبب في عدم فعالية الانفاق العمومي.
3. اقتصار التمويل على المساعدات الحكومية والقروض، مما يمس باستقلاليتها وكذا رفع ديونها أمام تضاؤل قدرتها على السداد.
4. التفاوت المالي بين الوحدات المحلية بسبب التفاوت في قيمة الإيرادات المالية المتحصلة.
5. الافتقار إلى الضمانات العادلة لتوزيع الحصص والتخصيصات المالية، وانعدام الشفافية في متابعة الإيرادات والنفقات.
6. زيادة الأعباء الناجمة عن التحضر السريع مثل النزوح الريفي، والتأثير في العلاقات الاجتماعية والنفسية وكذا تسببه بالفقر ومعدلات البطالة، يؤدي إلى عدم الاهتمام بالتخطيط العمراني.
7. الفساد المالي، وسوء استخدام الموارد المحلية وهو المشكل الغالب. فانتشار الفساد في الأجهزة الأمنية والقضائية يضعف الثقة العامة ويفقد القانون هيبته.

ثالثاً: التحديات الإدارية والامنية:[42]

1. ضعف التنسيق بين الجهات الأمنية والإدارية المعنية: بمعنى غياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات. ومما يزيد الامر تعقيداً تعدد الأجهزة الادارية على المستوى المحلي.
2. إضعاف العلاقة مع المركز وتقليل الاستفادة من الخبرات الفنية والادارية الموجودة فيه وفي الادارات المحلية.
3. التبعية المزدوجة التي تخضع لها مديريات فروع الوزارات في الولايات، تتمثل هذه المشكلة في
أن هذه المديريات التي نقلت إختصاصاتها للولايات تخضع للأشراف المزدوج عليها من جانب الوالي أو المحافظ والوزير معاً.
4. غياب معايير تقييم الأداء للمجالس المحلية. فضلاً عن اتباع النمطية في تنظيم الأجهزة الادارية المحلية وعدم احترام الخصوصية.
5. التحديات الأمنية الجديدة كتزايد الجرائم المنظمة والإرهاب والجرائم الإلكترونية. مما تسبب بضعف الثقة بين مكونات الإدارة المحلية.[43]
6. ضعف البنية التحتية لاسيما نقص المعدات والتقنيات الحديثة مما يعيق عمل الأجهزة الأمنية.
7. الرقابة المركزية الشديدة والتي تجعل من الاستقلالية مجرد عامل شكلي، علماً أن الدراسات تشير أن الاستقلالية والكفاءة في الانفاق يتماشيان طردياً.

المطلب الثاني: حلول ومقترحات تفعيل دور الحكومة المحلية لتعزيز الأمن القانوني

إن إصلاح الإدارة المحلية وتأهيلها من أجل أن تصبح قادرة على حماية وتعزيز الامن القانوني وتلبية المطالب المجتمعية المتزايدة، يتطلب منها القيام بعدد من النقاط ومنها التالي: [44]

1. **تأهيل الإدارة المحلية**: إن من بين المؤشرات المعتمدة في تقييم مستوى تنمية الأمم وقياس رخاءها، الاعتماد على معيار العنصر البشري، فهو يشكل حجر الزاوية، في التنمية المستديمة، فكثير من الشعوب تتوفر على كافة مقومات نجاح الدولة، من ثروات طبيعية وموقع جغرافي وارث تاريخي وحضاري، غير أنها تصنف ضمن الدول المتخلفة والسبب في ذلك تخلف مواردها السكانية، لذا فجميع الدول تولي اهتمامها خاصة بالعنصر البشري وبتكوينه وتأهيله حتى يصبح قاطرة التنمية ومحورها. وذلك يتطلب تنظيم دورات تدريبية متخصصة للعاملين في الأجهزة الأمنية والقضائية لتعزيز مهاراتهم في إدارة الأمن القانوني.
2. **تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية**: عبر منح صلاحيات أوسع وتمكين الحكومات المحلية من اتخاذ قرارات مستقلة في مجالات الأمن والقانون بما يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي. فضلاً عن توفير الموارد المالية: ضمان توفير التمويل الكافي للحكومات المحلية لتنفيذ برامج أمنية وقانونية فعالة.
3. **بناء القدرات المؤسسية**: العمل على تحديث البنية التحتية لاسيما توفير المعدات والتقنيات الحديثة التي تدعم عمل الأجهزة الأمنية والقانونية.
4. **تعزيز المشاركة المجتمعية**: من خلال تشجيع الشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والمؤسسات الأهلية لتعزيز الأمن القانوني. فضلا عن القيام بحملات التوعية بتنظيم حملات توعوية لتثقيف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية وتعزيز ثقتهم في الأجهزة الأمنية.
5. **تعزيز الشفافية والمساءلة**: بإنشاء آليات وهيئات رقابية محلية لمراقبة أداء الأجهزة الأمنية والقضائية وضمان نزاهتها. ومواصلة نشر التقارير الدورية بإصدار تقارير دورية عن أنشطة الأجهزة الأمنية والقانونية لضمان الشفافية.
6. **محاربة الفساد الإداري وتبني منهاج الإصلاح**: إن إصلاح الإدارة المحلية والتقليص من مظاهر الفساد فيها، يجب ألا يتم التعامل مع موضوع فساد الأجهزة الإدارية المحلية، بصورة رد فعل، وانما يجب التعامل بموضوعية لمعالجة أسبابه بغية الوصول إلى ترشيد سلوك قادر على بث الثقة لدى المواطنين فيها، وبالتالي مواجهة الفساد بالحصانة والرقابة الداخلية قبل الخارجية. وهذا يتطلب توافر امرين: الأول الشفافية والعلانية

في عمل المؤسسات، والامر الثاني المساءلة القانونية الصارمة للقائمين على إدارة شؤون الدولة والنزاهة

7. **تجديد صور التعاون بين الحكومات المحلية والمركزية**: بتنسيق السياسات وضمان توافق السياسات الأمنية والقانونية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وتبادل المعلومات بإنشاء قنوات اتصال فعالة لتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية المحلية والمركزية.[45]
8. **تعزيز الإطار القانوني**: من خلال تحديث التشريعات والقوانين المحلية لضمان مواكبتها للتحديات الأمنية المعاصرة. وبالشكل الذي يضمن العدالة ويعزز مبادئ العدالة والمساواة في تطبيق القانون لبناء ثقة المواطنين. وضمان أن تكون الإجراءات الأمنية والقانونية متوافقة مع معايير حقوق الإنسان.
9. **استخدام التكنولوجيا الحديثة**: باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة لتحليل الأنماط الأمنية واتخاذ قرارات مستنيرة. وتعزيز التواصل بين المواطنين والأجهزة الأمنية عبر منصات إلكترونية لتسهيل الإبلاغ عن الجرائم.
10. **تعزيز الأمن الوقائي**: عبر تبني برامج الوقاية من الجريمة وتنفيذ برامج تهدف إلى منع الجريمة قبل وقوعها من خلال تحليل البيانات وتحديد المناطق عالية الخطورة. فضلاً عن تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعزز الأمن المحلي مثل فرق المراقبة المحلية.
11. **تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات**: بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي. وتعزيز الشراكات الدولية بالتعاون مع المنظمات الدولية لتحسين القدرات الأمنية والقانونية.[46] من خلال هذه السبل، يمكن للحكومات المحلية أن تلعب دورًا أكثر فعالية في حماية الأمن القانوني، مما يساهم في استقرار المجتمع ورفاهيته.

الخاتمة:

بعد كل ما تقدم، يتضح بأن الحكومة المحلية تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الأمن القانوني، حيث تُعدّ الوحدة الإدارية الأقرب إلى المواطنين والقادرة على فهم احتياجات المجتمع المحلي وتلبيتها بشكل مباشر. من خلال تطبيق القوانين واللوائح المحلية، تعمل الحكومة المحلية على ضمان سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات. كما تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير آليات فعالة لحل النزاعات ودعم الفئات المهمشة.

تعزيز الأمن القانوني يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومة المحلية والجهات الأمنية المركزية، بالإضافة إلى مشاركة فعالة من المجتمع المدني. من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن للحكومة المحلية بناء ثقة المواطنين في النظام القانوني، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

كما إن نجاح الحكومة المحلية في تعزيز الأمن القانوني يعتمد على توفر الموارد الكافية، الإطار القانوني الداعم، والرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والأمن للجميع. هذا النجاح ليس فقط مسؤولية الحكومة المحلية، بل هو جهد مشترك يتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع لبناء مستقبل أكثر أمانًا وعدالة.

لكن واقع الحال يشير الى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه الإدارات المحلية وتحول دون قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه تعزيز وحماية الامن القانوني، وعلى رأس هذه التحديات المركزية الشديدة واختلال توزيع السلطات بين الحكومة المحلية والمركزية وعدم الاستقلال المالي ونقص المعلومات حول الأوضاع الحقيقية للمواطنين.

بالمقابل يمكن التقليل من خطورة التحديات التي تواجهها الحكومة المحلية فيما لو وضعت في حساباتها **الاستنتاجات** التالية:

1. توفر الموارد المالية والبشرية الكافية للحكومة المحلية يعزز قدرتها على تعزيز الأمن القانوني.
2. التنسيق الفعال بين الحكومة المحلية والجهات الأمنية المركزية يؤدي إلى تحسين مستوى الأمن القانوني."
3. زيادة الوعي القانوني بين المواطنين من خلال برامج الحكومة المحلية يساهم في تعزيز الأمن القانوني."
4. "الفساد الإداري داخل الحكومة المحلية يقلل من فعاليتها في تعزيز الأمن القانوني"
5. تعزيز الأمن القانوني على المستوى المحلي يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة في المجتمع."
6. تفعيل آليات المساءلة والشفافية داخل الحكومة المحلية يؤدي إلى تحسين أدائها في تعزيز الأمن القانوني."
7. استخدام الحكومة المحلية للتكنولوجيا الحديثة في إدارة الشؤون القانونية والأمنية يعزز فعاليتها في تحقيق الأمن القانوني."

كما يمكن القول أن تعزيز الامن القانوني على الصعيد المحلي ليس أمراً مستحيلاً بقدر ما هو تظافر جهود بشرية تسير وفق خطة استراتيجية. ولذلك يمكننا تسجيل عدد من التوصيات على أمل أن تصل الى مستوى القيادات السياسية والإدارية في الحكومة المركزية والمحلية، ومن هذه **التوصيات** التالي:

1. المباشرة بتحسين البنية التحتية القانونية من خلال تحديث الأنظمة القانونية والإدارية لتواكب التطورات التكنولوجية والاجتماعية. فضلاً عن توفير خدمات قانونية مجانية لذوي الدخل المحدود. أو بأسعار منخفضة لبقية للمواطنين.
2. اتباع نهج الاستقلالية والشفافية العالية في الشؤون المالية: اذ يمكن أن تمنح الإدارة المحلية المزيد من الاستقلالية في الشؤون المالية، حيث يمكنها فرض ضرائب محلية وإدارة مواردها بشكل مستقل. ويمكن الاستفادة في هذا الشأن من النموذج المطبق في المانيا. فضلاً عن اتباع الشفافية العالية، وفي هذا المجال تُعتبر السويد واحدة من أكثر الدول شفافية في إدارة الشؤون المحلية، حيث يتم نشر جميع القرارات والبيانات المالية بشكل علني.
3. تعديل النصوص التشريعية في العراق والتي تخص شروط الترشيح للمجالس المحلية، مع ضرورة وضع شروط الخبرة بما لا يقل عن 15 عام بالعمل في مجال الإدارة والخدمات العامة وكذلك حصر الترشيح لحملة الشهادات العليا ومن اختصاصات متنوعة تعمل في مجال العمل الإداري وتقديم الخدمات العامة. فضلاً عن تشكيل مجلس استشاري له صلاحيات الزامية يتخذ قراراته بالإجماع ويتشكل من مدراء الدوائر الخدمية لضمان تقديم الخدمة بسهولة وواقعية.
4. لحداثة التجربة المحلية في العراق يمكن الاستفادة من بعض التجارب الناجحة على الصعيد الدولي مع ضرورة الاعتماد على نهج الإدارة الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لاسيما فيما يتعلق بالتخطيط الحضري المتقدم وهنا يمكن الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة إذ تشتهر سنغافورة بتخطيطها الحضري الفعال، حيث يتم استخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة الموارد والخدمات.

الهوامش

[1] حسن مصطفى البحري، و سعيد عبدالواحد نحيلي، الإدارة المحلية، الجمهورية العربية السورية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة الافتراضية السورية، كتاب منشور بصيغة (pdf) في مكتبة نور للكتاب في الرابط noor-book.com/7fwzve، طبعة 2021، ص20

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله ، التنظيم الإداري دراسة مقارنة للتنظيم الإداري الرسمي والتنظيم غير الرسمي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،2007، ص73 .

[3] احمد زهران فرغلي، فعالية دور الإدارة المحلية فى السياسات العامة: دراسة مقارنة، مجلة دراسات، القاهرة، **المجلد العشرون ، العدد الثانى ، أبريل 2019، ص 269 ومابعدها**

[4] السيد عبد المطلب غانم ,**اللامركزية والتنمية الإدارية**؛(القاهرة :مركز دراسات واستشارات . الإدارة العامة ,سلسلة منتدى السياسات العامة ,العدد السابع ,مارس2001 ، ص 53

[55] للمزيد حول ذلك ينظر: ميسون علي حسين الليلة؛ الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات(: دراسة حالة لمجلس محافظة بابل)؛ **مجلة جامعة بابل /العلوم الصرفة والتطبيقية**؛ المجلد 24، العدد 4، 2016، ص 1068-1070

[6] جعفر عبدالسادة بهير، دور مجلس الدولة في حماية مبدأ الامن القانوني، مجلة العلوم القانونية /كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان"الاصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول"، للمدة 13 -2018/11/14، ص 8

[7] جعفر عبدالسادة بهير، المصدر السابق نفسه، ص 8-9

[8] سعيد بن علي بن حسن المعمري و رضوان احمد الحاف، مبدأ الامن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة صحار، كلية القانون، العدد 79، مارس 2022، ص 15

[9] حسن مصطفى البحري، و سعيد عبدالواحد نحيلي، مصدر سابق، ص 47-48

[10] The Four Main Aims of Developmental Local Government, Paralegal Manual 2025, https://legalfundi.com/legal-question/the-four-main-aims-of-developmental-local-government/

[11] حسن مصطفى البحري؛ المفهوم الدستوري للمواطنة ودورها في بناء الدولة، مجلة المحامون، دمشق، نقابة المحامين، :(الاعداد 3/2/1، كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان لعام ،2018)،ص 30 ومابعدها-

[12] يونس أحمد البطريق؛ بعض الجوانب المالية للعلاقة بين السلطة المركزية و السلطات المحلية(: نظرة على القانون الجديد للحكم المحلي في مصر، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الندوة العربية الثانية للإدارة المحلية، دمشق : ١٩٧٢) ، ص ٢

[13] مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري، ذاتية القانون الإداري "الإدارة العامة في معناها العضوي الإدارة العامة في معناها الوظيفي" (الإسكندرية، الدار الجامعية، طبعة ١٩٨٨)، ص136

[14] حسن مصطفى البحري، و سعيد عبدالواحد نحيلي، مصدر سابق، 63-64

[15] جعفر عبد السادة، مصدر سابق، ص 8

[16] كرانيف ساميه و محمد عابد بغداد، تكريس مبدأ الأمن القانوني وأثره على ممارسة الحريات العامة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب كلية الحقوق، الجزائر، ص 12 ومابعدها

[17] Cherneva Boyka Ivaylova, Legal Security as a Principle in Lawmaking, Globalization, the State and the Individual, No 2(14)/2017, pp. 27–29

[18] حسام مريم، دور الأمن القانوني في ترقية حقوق الإنسان، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 4، 2020، ص 399-400.

[19] عبد المجيد غميجه : مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي ، بحث منشور لدى مجلة الحقوق المغربية العدد السابع 2009 ص. 3 ، منشور على موقع دار المنظومة العربية.

[20] هانم احمد محمود سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا فى كفالته "دراسة فقهية قضائية مقارنة" ، كلية الحقوق / جامعة المنوفيه، مصر، كتاب منشور بصيغة pdf ، ص 11

[21] للمزيد حول نفس الموضوع ينظر: عبد العزيز بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز ال سعود، دور الإدارة المحلية في تعزيز الامن الوطني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد العشرون، 2010، ص 302 ومابعدها

[22] عادل محمود حمدي؛ الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق،أطروحة دكتوراه ، عام 2007)، ص 69 وما بعدها. ينظر أيضا: حسن مصطفى البحري، و سعيد عبدالواحد نحيلي، مصدر سابق، ص 47 وما بعدها.

[23] Diana Baker Freeman, The importance of effective and efficient local governments, Blog /Education & Government, July 25, 2024, https://www.diligent.com/resources/blog/the-importance-of-effective-and-efficient-local-governments

[24] جبار عبدالجبار، محاضرات في نظرية الإدارة المحلية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسيـــــــــــــــة، محاضرات مقدمة لفائدة طلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية تخصص: الإدارة المحلية، السنة الجامعية 2017-2018، ص58

[25] جبار عبدالجبار، المصدر السابق نفسه، ص 60 ومابعدها

[26] للمزيد حول موضوع التشريع في الاستعمال القانوني، ينظر: سعد بن مطر المرشدي العتيبي , "مصطلح (التشريع) ومشتقاته في الاستعمال الحقوقي – دراسة تأصيلية مقارنة"، مجلة الأصول والنوازل، العدد الثاني عشر رجب 1425- 2005، منشورات الالوكة، السعودية، ص 20 وما بعدها

[27] للمزيد حول اختصاصات الوحدات المحلية في العراق ينظر: عدي مهدي صالح، اختصاصات الوحدات المحلية (العراق ومصر دراسة مقارنة)، مجلة دراسات دولية، العدد 98، 2024، كلية العلوم السياسية، بغداد، ص318 ومابعدها.

[28] المادة 7/ 3 من قانون المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته.

[29] مصطفى راشد عبدالحمزة واخرون، قراءة تحليلية في النظام القانوني لتشكيل مجلس المحافظة والمجالس المحلية وفقا لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، العدد 37، الجزء الأول / تشرين الثاني / 2019، ص 685 ومابعدها

[30] وليد محمد الشناوي، الأمن القانوني ومبادئ سن القانون الجيد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، مجلد 1 ، العدد ٥٦، أكتوبر ٢٠١٤م، ص277

[31] جعفر عبد السادة بهير، مصدر سابق، ص 42

[32] هانم احمد محمود سالم، مصدر سابق، ص 19

[33] تم تحديد صلاحيات مجالس المحافظات في المادة 7 من قانون المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته.

[34] للمزيد حول الموضوع ينظر: فرح ضياء حسين مبارك، الحكومات المحلية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كتاب منشور في الانترنيت بصيغة pdf ، ص 97

[35] ينظر: المادة 7 من قانون المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته.

[36] إسماعيل صعصاع البديري و محمد هدام العامري، **التنظيم القانوني للاختصاص الرقابي لرؤساء الوحدات الإدارية في القانون العراقي (دراسة مقارنة)**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني / السنة الرابعة ، جامعة بابل / كلية القانون، ص91 ومابعدها

37 ويتمثل الجانب الرقابي للمحافظ على مجلس المحافظة بالمظاهر الآتية:

أولا- للمحافظ إن يطلب من مجلس النواب حل مجلس المحافظة

ثانيا- للمحافظ الاعتراض على قرارات مجلس المحافظة أو قرارات المجلس المحلي

[38] إسماعيل صعصاع البديري و محمد هدام العامري المصدر السابق نفسه, ص91 ومابعدها

[39] ينظر:جبار عبدالجبار، محاضرات في نظرية الإدارة المحلية، مصدر سابق، ص62-65

[40] THE ROLE OF LOCAL GOVERNMENT IN COMMUNITY SAFETY THE ROLE OF LOCAL GOVERNMENT IN, Prepared by the International Centre for the Prevention of Crime, U.S. Department of Justice Office of Justice Programs Bureau of Justice Assistance, April 2001, p.3

[41] ينظر: إبراهيم عبدالعزيز داؤد، خطر عدم الأمن القانوني وضرورة تفعيل الدور التشريعي دراسة تحليلية مقارنة، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2021، عدد خاص بمؤتمر القانون في مواجهة الأزمات العالمية ـ الوسائل والتحديات، تصدر عن كلية القانون، وتنشرها دار نشر جامعة قطر، ص 10. كذلك ينظر: جبار عبدالجبار، مصدر سابق، ص62-65

[42] جبار عبدالجبار، مصدر سابق، ص62-65

[43] Olivia Barrow, **AI in Local Government: Emerging Applications, Risks, and Challenges, December 20, 2023, https://fiscalnote-com.translate.goog/blog/artificial-intelligence-local-government?_x_tr_sl=en&_**

[44] ينظر: فرح ضياء حسين مبارك، مصدر سابق، ص 113ومابعدها، وكذلك ينظر: جبار عبدالجبار، مصدر سابق، ص70-73

[45] The Role of Local Governments in Strengthening Infrastructure Resilience, EIS Council, 2025. https://eiscouncil.org/local-governments-in-strengthening-infrastructure-resilience/?utm_source=google_ads&utm_medium=21148283747&ad_group=159717011959&ad=696650570

[46] Orla O'Donnell, Strategic collaboration in local government A review of international examples of strategic collaboration in local government, Local Government Research Series Report No.2 January 2012,pp.8-10